

Distr.: General
19 October 2021
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن المكسيك ستعقد، خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع"، يوم الثلاثاء، 9 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة 10:00.

ولتوجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت المكسيك مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة، والمذكرة المفاهيمية المرفقة بها، باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي

السفير

الممثل الدائم للمكسيك



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة مفاهيمية لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع
”صون السلام والأمن الدوليين: الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع“، التي ستعقد
في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الساعة 10:00

الهدف

1 - الهدف من المناقشة المفتوحة هو الدفع قُدماً بالنقاش حول الصلة التي تربط بين الأسباب الكامنة وراء النزاع المسلح أو العوامل المحفزة له، مثل الاستبعاد وعدم المساواة والفقر. وسوف تستند المناقشة إلى الاستنتاجات التي تم الخروج بها من عدة نقاشات جرت مؤخراً خلال المناقشات المفتوحة التالية:

(أ) ”السلام والأمن في أفريقيا: معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتوازي مع دعم الانتعاش في أفريقيا بعد الجائحة“، مناقشة مفتوحة عقدتها الصين في أيار/مايو 2021 (S/2021/420)؛

(ب) ”صون السلام والأمن الدوليين: النزاع والأمن الغذائي“، مناقشة مفتوحة عقدتها الولايات المتحدة في آذار/مارس 2021 (S/2021/250)؛

(ج) ”صون السلام والأمن الدوليين: تحديات صون السلام والأمن في السياقات الهشة“، مناقشة مفتوحة عقدتها تونس في كانون الثاني/يناير 2021 (S/2021/24)؛

(د) ”بناء السلام والحفاظ عليه: الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن“، مناقشة مفتوحة عقدتها سانت فنسنت وجزر غرينادين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1064)؛

(هـ) ”صون السلام والأمن الدوليين: بناء شراكات إقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى باعتبارها نموذجاً للصلة بين الأمن والتنمية“، مناقشة مفتوحة عقدتها كازاخستان في كانون الثاني/يناير 2018 (S/2018/7)؛

(و) ”صون السلام والأمن الدوليين: الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع“، مناقشة مفتوحة عقدتها المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (S/2015/845)؛

(ز) ”صون السلام والأمن الدوليين: الترابط بين الأمن والتنمية“، مناقشة مفتوحة عقدتها البرازيل في شباط/فبراير 2011 (S/PRST/2011/4).

معلومات أساسية

الحالة الإنسانية الراهنة توضح أن مجلس الأمن لا يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات بشكل فعال

2 - على مدى أكثر من عقد من الزمن، شهدت الاحتياجات الإنسانية في سياق النزاعات المسلحة اتجاهاً صعودياً. وقد بلغت هذه الاحتياجات الآن ذروتها التاريخية. ونتيجة لذلك، كرّس مجلس الأمن اهتماماً متزايداً لمسائل الوصول والحماية والمساعدة الإنسانية من أجل معالجة حالات الطوارئ. وبات من الشائع

بدرجة أكبر أن يركّز المجلس على حالات الطوارئ وأن يتمكن من إدماج المساعدة الإنسانية في الولايات التي يصدرها في هذا الصدد. بيد أن المجلس، في إطار قيامه بدوره كهيئة لإدارة الأزمات، لم ينجح في معالجة الأسباب الهيكلية لمختلف أنواع العنف التي قد تتحوّل إلى تهديدات للسلام والأمن الدوليين.

3 - ولهذا السبب، من الأساسي أن تراعى بشكل منهجي في إجراءات مجلس الأمن الصلة الرابطة بين النزاع والعوامل المتسببة في تفاقم حالاته، مثل الفقر وعدم المساواة، والتي كثيرا ما يتم تجاهلها. ويجب أيضا اعتبار ذلك أولوية من منظور كل من العمل الوقائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والحاجة إلى تعزيز التنسيق بين أجهزتها الرئيسية في مجال منع نشوب النزاعات أو عودتها إلى الظهور أو إطالة أمدّها أو توسيع نطاقها.

4 - وما دامت الاحتياجات الإنسانية تتصاعد إلى مستويات حرجية، فإن هامش التصرف المتاح للمجتمع الدولي سيقفّص باستمرار إلى أدنى المستويات. وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات سيادة القانون بصورة أعم، إذا ما اقترنت بعجز الدول الهشة عن تزويد سكانها بالخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء، تخلق حلقة مفرغة من الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع بمختلف مظاهره.

لا يمكن أن يكون هناك سلام دون تنمية، ولا تنمية دون سلام

5 - بات العمل الإنساني والعمل في مجال بناء السلام يتضمن بصورة متزايدة برامج وأنشطة تعزز التنمية المستدامة وتساعد على القضاء على الفقر. وهذان شرطان مسبقان أساسيان لمنع اندلاع النزاعات المسلحة أو عودتها إلى الظهور أو إطالة أمدّها أو توسيع نطاقها.

6 - ويمكن أن يكون لتهميش أو استبعاد أي شريحة سكانية عواقب وخيمة على الاستقرار الوطني والدولي. وتؤدي هذه الحالات وغياب التضامن إلى تفكك النسيج الاجتماعي، مما يؤدّي فقرا هيكلية. ويتجلى ذلك في ارتفاع مستويات الفساد، وانعدام فرص العمل، وانتهاكات حقوق الإنسان، وظهور جرائم مثل غسل الأموال، من بين أمور أخرى.

7 - وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع، يمكن أن تؤدي الأضرار التي تكون قد لحقت بالبنى التحتية، والافتقار إلى الخدمات الصحية والتعليمية، والأحقاد التي تنشأ بين الجماعات الإثنية أو المناطق داخل الدولة إلى تقويض جهود إعادة بناء التعايش السلمي. كما أن تأثير النزاع المسلح على الصحة النفسية للناجين أمر ينطوي على صعوبات طويلة الأمد. ومن السهل أن يشكل غياب التدفقات النقدية والتمويل الكافي لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمن فيهم الأطفال، عاملا جديدا لزعزعة الاستقرار. وإن تفكيك "اقتصادات الحرب" أمر أساسي للحفاظ على السلام.

8 - وليس كل من يعاني الفقر يلجأ إلى العنف، ولكن قد يسهم الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في تفاقم حالات النزاع أو التعجيل باندلاعها. وقد سبق لمجلس الأمن أن أقرّ بالصلة بين الأمن والتنمية، وهو موضوع مشارّ إليه صراحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالتالي، فمن الضروري تطبيق نهج شامل ومتسق ووقائي يشمل السلام والأمن والتنمية.

9 - وبالإضافة إلى ذلك، طلب الأمين العام إلى المجلس إعادة تشكيل الجهود الرامية إلى كسر "الحلقة المفرغة" المكوّنة من الفقر والهشاشة والنزاع، لا سيما وأنه في عام 2020 ازدادت معدلات الفقر المدقع لأول مرة منذ 22 عاما نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومما لا شك فيه أن عدم المساواة في الحصول على اللقاحات هو أحد الأمور المشار إليها أعلاه التي يتعيّن مراعاتها.

سيادة القانون هي المفتاح لكسر الحلقة المفرغة لأوجه القصور في السلام والتنمية

10 - إن وجود نظام دولي قائم على سيادة القانون أمر لا غنى عنه لإيجاد عالم يعمه السلام ويكون أكثر رخاءً وعدلاً. والتقدم في هذا المجال، على الصعيدين الوطني والدولي، ضروري للتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع، والإعمال والاحترام الكاملين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي الوقت نفسه، فإنه متطلب أساسي لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، ولحفظ السلام وبناء السلام. ومكافحة الفساد هي مفتاح الحكم الرشيد وسيادة القانون. ولَبَّ هذا الموضوع هو المساءلة، والثقة في مؤسسات الدولة، والامتثال للالتزامات القانونية الدولية.

11 - ويدعو الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) إلى "عقد اجتماعي جديد" يقوم على الأسس التالية: (أ) الثقة؛ (ب) الإدماج والحماية والمشاركة؛ (ج) قياس وتقييم ما يهم الناس والكوكب.

12 - وفي حين أن الاستبعاد والتهميش يعوّقان التنمية المستدامة ويفسحان المجال للفساد، فإن تعزيز سيادة القانون هو أنسب أداة لتعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة ومنع التهديدات المحتملة للاستقرار الإقليمي والوطني والدولي.

النهج

13 - النهج المقترح ليس هو أن يعالج المجلس بشكل مباشر مسألتَي الاستبعاد وعدم المساواة على حساب التكاليف المسندة إلى الهيئات أو الوكالات أو الصناديق أو البرامج الأخرى. فيجب أن تحتفظ هذه الجهات بولاياتها فيما يتعلق بقضايا التنمية.

14 - غير أنه يجب على المجلس أن يحلّ الفرص التي تتيحها سيادة القانون، في إطار ولايته، كأداة وقائية لاستئصال حالات النزوع إلى الاستبعاد وعدم المساواة التي تزعزع استقرار المجتمعات. ويمكن لمجلس الأمن أن يتلقّى المعلومات وأن يولي الاعتبار الواجب للصلة الرابطة بين هذه الجوانب وبين التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وذلك ليس فقط بهدف القيام بردود أفعال حيال النزاعات، بل ولمنع نشوبها أيضاً.

15 - ومن الضروري أن يدرج مجلس الأمن الجوانب الاجتماعية والإنمائية في مداولاته من أجل ضمان منع نشوب النزاعات والانتقال إلى السلام، إلى جانب حفظ السلام وبناء السلام.

16 - ويجب أن يكون تقديم الدعم للبلدان المتضررة من النزاعات التزاماً من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وثمة مصلحة مشروعة في التنسيق بين جميع البعثات المكلفة بولايات من مجلس الأمن، مع الاستعانة على أرض الميدان بجهات فاعلة مكرّسة للجوانب الإنمائية. ويجب أن يناقش المجلس سبل تعزيز سيادة القانون كوسيلة لتحقيق السلام والتنمية. ويمكن للمجلس أن ينظر في الحالات التي يمكن فيها اتخاذ إجراءات مبكرة موجهة نحو بناء السلام كجهود وقائية.

17 - ومن خلال استراتيجية منسقة بين جميع أصحاب المصلحة، يمكن إحداث زيادة كبيرة في احتمالات نجاح جهود مجلس الأمن الرامية إلى تلبية متطلبات تحقيق السلام والأمن، وهو الأمر الذي يخلق بدوره الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة.

18 - وعلى ضوء ما تقدّم، يمكن للمجلس أن يقوم بالآتي:

(أ) أن يوجّه الانتباه إلى الآثار الأمنية المترتبة على قضايا التنمية؛

(ب) أن يحلل التحديات والفرص في مجال سيادة القانون وينظر في التدابير المناسبة لمنع نشوب النزاعات أو تصعيدها؛

(ج) أن يعرب عن شواغله بشأن الأثر الذي يمكن أن يحدثه الاستبعاد والفقر وعدم المساواة كعوامل تؤدي إلى العنف أو أثر عوامل النزاع الأخرى التي تؤدي إلى تفاقم حالاته، وأثر هذه العوامل على وصول المساعدات الإنسانية، ويطلب إدراج هذه المعلومات في تقارير الأمين العام؛

(د) أن يطلب إلى لجنة بناء السلام أن تقدم مشورة استباقية ومستمرة بشأن الجوانب التي يمكن أن يكون لها تأثير على المسائل الأمنية، وفقا لنهج أكثر شمولاً ووقائية؛

(هـ) أن يأخذ في الاعتبار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كأداة لتعزيز سيادة القانون وزيادة الاتساق في عمل الأمم المتحدة ككل.

الشكل

19 - ستكون المناسبة في شكل مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى يرأسها رئيس المكسيك. وسيدعى أيضاً الأمين العام وممثل للمجتمع المدني من أحد القطاعات المهمّة.

النتيجة المتوقعة

20 - من المتوقع إصدار بيان رئاسي.

الأسئلة التوجيهية

21 - ستستخدم الأسئلة التالية لتوجيه النقاش:

(أ) ما هي المعلومات التي ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدمها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل شامل وتجنب حدوث التأثير المضاعف لـ "حالات الطوارئ الدائمة"؟ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسهم، ضمن إطار ولايته، في كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع؟

(ب) إلى أي مدى يمكن لعمليات السلام أو البعثات السياسية الخاصة أن تتخذ إجراءات وقائية لمعالجة العوامل الاجتماعية - الاقتصادية المزعجة للاستقرار وأن تعمل مع المنسقين المقيمين على منع نشوب النزاعات المسلحة؟ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يعزز التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان عدم تحويل وجهة الأموال المخصصة للتنمية بسبب الفساد وسوء الإدارة؟

(ج) كيف يمكن لمجلس الأمن أن يعزز مشاركة النساء والشباب في وضع استراتيجيات شاملة للجميع لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع مثل الاستبعاد والفقر وعدم المساواة؟

(د) كيف يمكن تعزيز سيادة القانون في إطار ولايات حفظ السلام وتوظيف سيادة القانون كأداة وقائية لدعم السلام والتنمية المستدامة؟